من بناء الوقف والنفقة عليه هو فيه الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج
وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عمارته
فيصرفه فيها او ليجوز ان يقسم بين مستحقي الوقف واذا جعل
الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل الولاية اليه جاز
اي تولية الوقف اليه
عند ابي يوسف رحمه الله واذا بنا مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى
يفرز عن ملكه بطريقه ويأذن للناس بالصلوة فيه فاذا
اي يلزم
صلى فيه واحد زال ملكه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
ابو يوسف رحمه الله يزول ملكه عنه بقوله جعلته مسجدا ومن
بنى سقاية للسبيل او خانا يسكنه بنو السبيل او رباطا
وهو ما يسكنه ابناء السبيل في القرى
او جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند ابي حنيفة
رحمه الله حتى يحكم به حاكم وقال ابو يوسف رحمه الله
يزول

كتاب الغصب

ومن غصب شيئا له مثل فهلك في يده فعليه ضمان
مثله وان كان متقوما فمثل له فعليه قيمته يوم علي الغاصب
اي الغصوبة
المغصوبة وان ادعى هلاكها حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت
ما دامت باقية في ملك مغصوبه لان التقوم يختلف بالاختلاف لا ما كان ابن ملك
باقية لاظهر هلاكها يقضي عليه ببدلها والغصب فيما ينقل ويحول واذا
غصب عقارا فهلك في يده لم يضمنه عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يضمنه وان نقص عنده بفعله و
النقصان عبارة عن البعض والكل هنا لان النقصان في عين المغصوب وكان غير بعض لو كان النقصان راجع
سلمناه ضمنه في قولهم جميعا واذا هلك المغصوب في يد الغاصب
عطف على الفعل
بفعله او بغير فعله فعليه ضمانه وان نقص في يده فعليه
ضمان النقصان ومن ذبح شاة غيره فاكلها باحيائها شاة
ارتبك ق

Copyright © King Saud University